

قائمة الأفران

- وصول البضائع أو وصولها لى عمان
- خدمات البريد والبريد السريع
- رحلة عمل
- رحلة شخصية
- رحلة علاج
- رحلة دراسة
- التحويلات الشخصية
- حقوق الملكية لغير المقيمين
- خدمات التصنيع
- التحويلات الجارية الأخرى (يرجى التحديد)
- خدمات الصيانة والإصلاح
- بناء
- أقساط التأمين
- مطالبات التأمين
- الخدمات المالية
- الاتصالات
- خدمات الحاسوب الآلي
- خدمات المعلومات
- خدمات لشخص، ثقافية وترفيهية
- قروض طويلة الأجل
- قروض قصيرة الأجل
- الخدمات الفنية والتجارية والأعمال
- رادات الفوائد
- الضرائب والإعانات ودخل الإجار
- تعويضات الموظفين
- حوالات العمال
- التأجير التشغيلي
- المساعدة التقنية
- شراء عقارات في الخارج
- خدمات لحكومات الدول الأخرى

شروط وأحكام الشيكات المصرفية والحوالات:

1. يمكن الزبون البنك الموافقة على مشاركة معلوماته المصرفية مع أي بنك مراسل أو وسيط أو بنك المستفيد، بناء على طلبه، عندما يكون ذلك ضرورياً لإجراء التحويل استيفاءً لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عندما تتطلب ذلك القوانين واللوائح السارية في البلد الذي يستوطن فيه ذلك البنك.
2. يوافق الزبون /أصحاب الحساب على الرد بشكل فوري على الاستفسارات وتزويد البنك بالمعلومات والوثائق المطلوبة عند طلبها، كما يجب دوماً جراء المعاملات التي تدعمها وثائق أصلية فقط. هذا و إذا لم يقم الزبون بالرد سريعاً على تلك الاستفسارات وتوفير الوثائق المطلوبة من البنك، قد يتم بصفة مؤقتة حجز المدفوعات و يقام عملية الدفع لى حين يتلقى البنك المراسل المعلومات المطلوبة، وهذا بدوره قد يؤدي لى تأخير في إتمام إجراءات المدفوعات.
3. يوافق الزبون على أن للبنك المراسل الحق في أن يرفض أو يعيد أو يحجز التحويلات المالية وكما يجوز أن يقدم تقريراً لى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) و مكتب تنفيذ العقوبات المالية (OFSI) أو قد صدر تحذيرات لوقف المعاملة لا دم يتم الرد فوراً على الاستفسارات أو تزويده بالمعلومات التي يطلبها أو إذا كان الدفع يتعارض مع السياسات المصرفية للبنك المراسل. ولن يتم الإفراج عن المدفوعات المحتجزة لا بعد الحصول على قرار بالموافقة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أو مكتب تنفيذ العقوبات المالية (OFSI) أو أي من الهيئات الجزائية الأخرى، والذي قد يستغرق عدة أشهر وربما سنوات. يدرك الزبون كافة تبعات والمخاطر المذكورة أعلاه ويوافق دون شروط على جراء المعاملات على مسؤوليته وأن يتحمل أي ضرر أو مسألة قانونية قد تنتج عن تنفيذ هذه المعاملات ويعفي بنك مسقط من أي مسؤولية تجاه تنفيذ تلك المعاملات، كما يوافق على تعويض بنك مسقط عن أي خسارة أو نفقات أو أضرار أو عقوبة أو غرامة أو مطالبة، سواء قضائية أو غير ذلك، التي قد تنتج بسبب امتثال بنك مسقط بالسياسات والجزاءات المتعلقة بتحويل وتنفيذ المعاملات المذكورة أعلاه.
4. يوافق الزبون / أصحاب الحساب على ألا يقوموا بإجراء التحويلات المالية التي لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بأي من المخدرات أو الحيوانات أو الاتجار بالبشر أو أي أمر غير شرعي أو غير قانوني أو دولة أو أفراد أو كيانات أو سلع أو خدمات محظورة من السلطات المحلية أو الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أو مكتب تنفيذ العقوبات المالية (OFSI) أو الاتحاد الأوروبي أو أي هيئات جزائية أخرى وفقاً لأحدث لوائحها التنظيمية الصادرة حول هذا الشأن، كما يجب أن تتوافق التحويلات المالية التي يتم تنفيذها مع جميع التوجيهات المعمول بها في هذا الخصوص. تقع المسؤولية على عاتق الزبون للتأكد من أن تحويلاته المالية التي يقوم بها ليس لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأي دولة أو أفراد أو كيانات أو سلع أو خدمات محظورة تم الإشارة إليها، ويؤكد الزبون أن تحويلاته قانونية ويوافق دون شروط على جراء المعاملات على مسؤوليته وأن يتحمل أي ضرر أو مسألة قانونية قد تنتج عن تنفيذ هذه المعاملات ويعفي بنك مسقط من أي مسؤولية تجاه تنفيذ تلك المعاملات، كما يوافق على تعويض بنك مسقط عن أي خسارة أو نفقات أو أضرار أو عقوبة أو غرامة أو مطالبة، سواء قضائية أو غير ذلك، التي قد تنتج بسبب امتثال بنك مسقط بالسياسات والجزاءات المتعلقة بتحويل وتنفيذ المعاملات المذكورة أعلاه.
5. يوافق الزبون على أن للبنك الحق في أن يحجز أو يعلق حساباته أو يتخذ أية إجراءات أخرى ضرورية إذا قام الزبون أو أي من أصحاب العلاقة بمعاملات مشبوهة أو تم تصنيفهم ضمن قوائم الحظر الصادرة من قبل الهيئات المحلية والدولية التي تم الإشارة إليها أعلاه، أو قاموا بالتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع أفراد أو كيانات مدرجة في قوائم الحظر التي تم الإشارة إليها. أصحاب العلاقة في هذا المادة تعود تحديداً لى الشركات التي يمتلك فيها الزبون حصة في رأس المال أو موقفاً بالتوقيع عن الشركة أو عضو في مجلس إدارته كما تشمل أيضاً أقاربه من الدرجة الأولى.
6. يحق للبنك، وفقاً لتقديره الخاص، رفض أي طلب أمر دفع / تحويل (استلام / رسال) في الحالات التالية: (1) عدم توفر رصيد كافي في الحساب (2) عدم الإيفاء بمتطلبات / سياسات البنك الداخلية؛ (3) عدم الالتزام بقواعد / جراءات / لوائح تتعلق بقوانين أو لوائح العقوبات الدولية (4) أي قضايا / التزامات / سياسات تتعلق بالجهة المرسل إليها (5) عدم تطابق التوقيع المعتمد؛ (6) يحتوي الطلب على معلومات خاطئة أو ناقصة أو غامضة أو محظورة، لا يتحمل البنك أي مسؤولية من أي نوع كانت عن أي خسارة أو مسؤولية أي طرف ثالث في هذا السياق. (7) عدم توافق الوثائق الداعمة الأساسية التي يجب أن تكون سارية
7. يحتفظ بنك مسقط بالحق في توجيه واختيار الشركات التابعة له / الوسطاء بنوك المراسلة، نظام الدفع لبنك مسقط، لجر، والدخول في الترتيبات اللازمة، بما في ذلك مشاركة الرسوم والمعلومات، لتقديم خدمة التحويلات ويوافق الزبون على ذلك.
8. تم التفاهم على أن بنك مسقط سيمارس العناية المعقولة عند إتمام عملية التحويل من خلال استخدام الوسائل الموثوقة المتاحة، ولن يكون بنك مسقط مسؤولاً تجاه الزبون عن أي خسارة قد يتكبدها / يعانها، نشأت بأي حال وبأي وصف وبغض النظر عن الأساس القانوني للمسؤولية فيما يتعلق بخدمات التحويلات، ما لم تكن الخسارة ناجمة عن احتيال داخلي أو سوء سلوك متعمد من جانب بنك مسقط. في حالات التأخير (بما في ذلك بسبب الفحوصات التنظيمية)، والخسارة، والخطأ، والإشراف، في التحويل والتواصل من قبل بنك مسقط، وفروعه، والمراسلين والوكلاء، يكون التحويل على مسؤولية المحول بالكامل وبوافق الزبون على توضيح و براء ذمة بنك مسقط من أي مسؤولية أو تكلفة أو مطالبة أو مصاريف (بما في ذلك أي أضرار جزائية أو خاصة أو تعبية بما في ذلك خسارة أرباح الأعمال، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة) تكبدها الزبون.
9. يوافق الزبون ويغوض بنك مسقط في أن يخصم مقدماً مبلغ التحويل والرسوم المطبقة المستحقة الدفع (كما هو محدد في جدول التعرفة *) فيما يتعلق بإتمام التحويلات، من أي من حسابات تخضع مقدم الطلب لدى بنك مسقط.
10. يقر الزبون بأنه يعي بشكل لا لبس فيه ويوافق على أن كمال جراءات طلبات التحويلات ستخضع لتقدير البنك المطلق والسياسات والإجراءات الداخلية.
11. في حالة عدم وجود أي تعليمات بخلاف ذلك، سيتأثر التحويل بسعر تحويل العملة (يجوز لبنك مسقط جراء تحويلات العملة المطلوبة) في البلد المرسل ليه التحويل ويخضع لأوقات التوقف ذات الصلة أو أي لوائح أخرى سارية فيه.
12. في حالة وجود أي استفسارات من بنك مسقط، ولم يكن ذلك بسبب خطأ من بنك مسقط مخططاً، وأدى ذلك لى رد الأموال أو لغاء التحويل أو التعديل أو تغيير في مصير الأموال وما لى ذلك، يتم تطبيق الرسوم ذات الصلة، كما هو مذكور في جدول التعرفة. قد تتضمن أي معاملة / معاملات يتم استردادها / لغاؤها تحويلاً عكسياً للعملة ويجب ردها مرة أخرى لى حساب الزبائن بسعر الشراء السائد كما في ذلك التاريخ. يتحمل الزبون أي خسارة أو تكاليف ذات صلة تنشأ عن الرسوم أو الفرق في أسعار الصرف لمثل هذه الحالات.
13. في بعض معاملات التحويل، يجوز للبنك الاتصال بالعميل أو الفر المحلي لتأكيد تفاصيل التحويل و / أو طلب أي معلومات و وثائق ضافية تتعلق بالتحويل، في مثل هذه الحالات، قد تطول جراءات كمال التحويلات لى حين استلام البنك للمعلومات المطلوبة و / أو الوثائق الإضافية. ينصح البنك الزبون بالرد على طلب البنك للحصول على تفاصيل و / أو معلومات إضافية في غضون يومين (2) عمل و لا فإن البنك سيكون له السلطة التقديرية المفردة والحصرية لرفض طلب التحويل. يوافق الزبون بشكل غير مشروط وغير قابل للإلغاء على تعويض البنك عن أي وجميع الالتزامات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي مطالبات أو أحكام أو جراءات أو مطالبات أو أضرار أو خسائر أو نفقات أو تكاليف أو رسوم أو مصاريف قد تنشأ عن أو مما يتعلق برفض البنك أو معالجته لطلب التحويل.
14. الحوالة الخارجية والشيك المصدق عند الطلب ملك للبنك، ويكون سارياً لمدة ستة (6) أشهر كحد أقصى ويجب ألا يعدله الزبون أو يغيره بدون اعلام البنك بذلك. بالإضافة الي ذلك، يجب على الزبون الحفاظ عليه، وفي حالة فقدانه أو سرقة، يجب على الزبون ابلاغ البنك على الفور باستخدام الرقم الخاص بمركز الاتصالات 24790000 ف عبر البريد الإلكتروني care@bankmuscat.com. لن يتم النظر في طلبات رد الأموال بعد التأكد من إيقاف السداد الوارد من البنك المسدود عليه في حالة فقدانه أو سرقة له لى يكون البنك مسؤولاً، تحت أي ظرف من الظروف، عن إجراء عملية لرد الأموال على الفور، و. و يقر الزبون بشكل لا رجعة فيه و يوافق على أنه لا يتحمل البنك المسؤولية عن أي عملية صرف احتيالي.
15. يوافق الزبون أيضاً على أن البنك المصدر ليس مسؤولاً عن أي تعويض فيما يتعلق بالتأخير في تحصيل الشيكات من قبل البنك المسدود عليه بما في ذلك تلك الناتجة عن اختلافات التوقيع أو فقدان الشلف.
16. تخضع استمارة الطلب هذه لقوانين سلطة عمان ويكون لمحاكم سلطة عمان الاختصاص الحصري لتسوية أي نزاعات أو خلافات تتعلق باستمارة الطلب هذه.